



سياسة الحاكمية الرشيدة في وزارة الصناعة والتجارة والتموين



مقدمة

تم إعداد هذه السياسة بعد البحث في أفضل الممارسات في مجال الحكم الرشيد و إلى دليل ممارسة الحوكمة في القطاع العام الصادر عن وزارة تطوير القطاع العام .

الهدف

تهدف هذه الوثيقة إلى مأسسة مفهوم الحاكمية الرشيدة في الوزارة ليتم تفعيل مبادئها وتحقيق أهدافها بكفاءة وصولاً الى رضا الموظفين ومتلقي الخدمة .

المجال

تغطي هذه السياسة كافة العمليات والإجراءات المتبعة في وزارة الصناعة والتجارة والتموين خصوصاً العمليات والإجراءات الإدارية والمالية وتلك المتعلقة بشؤون الموظفين .

مفهوم الحاكمية الرشيدة

وجود نظم من تشريعات وسياسات و هياكل تنظيمية و إجراءات و ضوابط تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في أداء عمل الوزارة و العلاقة مع أصحاب المصلحة و تشمل المرتكزات التي تساعد في تعزيز قدرة الوزارة و استدامة عملها و تحديد أطر المسؤولية و المساعدة في تحقيق أهدافها بأسلوب مهني و أخلاقي بكل نزاهة و شفافية وفق آليات للمتابعة و التقييم و نظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة الأداء من جانب و توفير الخدمات الحكومية من جانب آخر .

مبادئ الحاكمية الرشيدة التي تستند اليها الوزارة

- ✓ الكفاءة والفاعلية.
- ✓ المسؤولية والمساءلة .
- ✓ الإفصاح والشفافية .
- ✓ المرونة والاستجابة للمتغيرات و اشراك المعنيين .
- ✓ تنمية مستدامة .
- ✓ الالتزام والمساواة امام القانون .

أهداف الحاكمية الرشيدة

- ✓ زيادة رضا متلقي الخدمة عن الخدمات التي يتم تقديمها في الوزارة .
- ✓ ادارة تركز على تحقيق الاهداف الوطنية والاستراتيجية وتربطها بموازنتها.
- ✓ قيادة تستند الى النتائج المبنية على معلومات دقيقة .
- ✓ المراقبة والتقييم للمخرجات والنتائج .
- ✓ قدر اكبر من تفويض الصلاحيات والمساءلة للقياديين.
- ✓ حوافز مرتبطة بالاداء .
- ✓ تفعيل مشاركة المعنيين .
- ✓ أنظمة وتعليمات مرنة للموارد البشرية .
- ✓ ادارة مخاطر فعالة في الوزارة .

آلية تطبيق الحاكمية الرشيدة

- ✓ توثيق كافة الإجراءات و العمليات التي يتم تنفيذها داخل وزارة الصناعة و التجارة و التموين .



- ✓ قياس مدى تطبيق هذه الإجراءات و العمليات ضمن مؤشرات أداء محددة .
- ✓ متابعة تقارير تقييم الأداء من قبل الإدارة العليا.
- ✓ متابعة تنفيذ التوصيات الواردة على تقارير قياس الأداء من قبل المعنيين في كافة الوحدات التنظيمية.
- ✓ تطبيق مبدأ الثواب و العقاب بناءً على تقارير تقييم الأداء.
- ✓ تطبيق قانون حق الحصول على المعلومة من خلال الإفصاح عن المعلومات التي من الممكن الإفصاح عنها .
- ✓ عمل قياس لمبادئ الحاكمية الرشيدة بشكل محدد و رفع تقارير بالمضمون

المرجعية القانونية للوزارة

تتعدد انواع المرجعيات القانونية التي يتم الاستناد اليها في الوزارة لتحقيق اهدافها الى ستة انواع هي :-

ما هو مطبق في الوزارة				اسم المرجعية القانونية
الدستور الادرنى				الدستور
				المعاهدات والاتفاقيات الدولية
التاريخ	الجهة	المديرية	الإتفاقية / مذكرة التفاهم	
2006/6/4 تم تجديد التاريخ لغاية 2017/10/29	هيئة الرقابة المالية - دبي	مديرية الرقابة القانونية والتشريعات إدارة التأمين	مذكرة تفاهم وقعها هيئة التأمين	
2006/3/2	البنك المركزي		مذكرة تفاهم وقعها هيئة التأمين	
2007/3/26	حوكمه		مذكرة تفاهم وقعها هيئة التأمين	
2007/4/5	منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين		مذكرة تفاهم وقعها هيئة التأمين	
2009/12/20	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	المركزى للإسجل التجارى	مذكرة تفاهم وضع / رفع إشارة الحجز على قيود السجلات والأسماء التجارية	



	2014/3/13	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		مذكرة تفاهم وضع / رفع إشارة الحجز على قيود السجلات والأسماء التجارية	
	2015/10/5	مؤسسة أموال الأيتام		مذكرة تفاهم وضع / رفع إشارة الحجز على قيود السجلات والأسماء التجارية	
	2015/11/12	وزارة المالية / مديرية الشؤون القانونية والأموال الأميرية		مذكرة تفاهم وضع / رفع إشارة الحجز على قيود السجلات والأسماء التجارية	
	<p>1- قانون الصناعة والتجارة وتعديلاته رقم 18 لسنة 1998</p> <p>2- قانون التجارة</p> <p>3- قانون حماية الإنتاج الوطني</p> <p>4- قانون غرف الصناعة</p> <p>5- قانون غرف التجارة</p> <p>6- قانون المنافسة</p> <p>7- قانون الأسماء التجارية</p> <p>8- قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين</p> <p>9- قانون التأجير التمويلي</p> <p>10- قانون وضع الأموال المنقولة تأميناً للدين</p> <p>11- قانون الاستيراد والتصدير</p> <p>12- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب</p> <p>13- قانون تنظيم أعمال التأمين</p> <p>14- قانون حماية المستهلك</p> <p>15- قانون الجمعيات</p> <p>16- قانون العلامات التجارية</p> <p>17- قانون براءات الاختراع</p> <p>18- قانون رسوم طوابع الواردات</p> <p>19- قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية</p> <p>20- قانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية</p> <p>21- قانون الرقابة والتفتيش الاقتصادية</p>				القوانين
	<p>1- نظام التنظيم الإداري لوزارة الصناعة والتجارة والتموين</p> <p>2- نظام الخدمة المدنية</p> <p>3- نظام سجل التجارة</p> <p>4- نظام حماية الإنتاج الوطني</p> <p>5- نظام الغرف الصناعية</p> <p>6- نظام الغرف التجارية</p> <p>7- النظام المالي وتعديلاته</p> <p>8- نظام الأسماء التجارية</p> <p>9- نظام تسجيل الوكلاء والوسطاء التجاريين</p>				الانظمة



<p>10- نظام رخص الاستيراد والتصدير 11- نظام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 12- نظام رسوم القيد في السجل التجاري 13- نظام رسوم وضع الأموال المنقولة تاميناً لدين 14- نظام العلامات التجارية 15- نظام براءات الاختراع 16- نظام الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية 17- النظام الداخلي لجمعية المحاسبين القانونيين 18- نظام إدارة الحساب التجاري في وزارة الصناعة والتجارة 19- نظام الاتحاد الأردني لشركات التأمين 20- نظام اللوازم وتعديلاته</p>	
<p>1- تعليمات الرقابة والسيطرة لتنفيذ قرار تبسيط قواعد المنشأ للتصدير الى الاتحاد الأوروبي 2- تعليمات اصدار شهادات المنشأ 3- تعليمات تسجيل مصانع الاسمنت 4- تعليمات تعريف المنشأ الأردني 5- تعليمات تنظيم اقام المعرض التجارية والصناعية 6- تعليمات إجراءات نقل ملكية الاسم التجاري ورهنه والحجز عليه وسائر التصرفات القانونية المتعلقة به بما في ذلك الترخيص باستغلاله 7- تعليمات الوكلاء والوسطاء التجاريين 8- تعليمات الاستيراد 9- تعليمات التاجير التمويلي 10- تعليمات وضع الأموال المنقولة تاميناً لدين 11- تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة التأمين 12- تعليمات تصدير وإعادة تصدير المواد ثنائية الاستخدام 13- تعليمات بيع الموالد التموينية والية توزيعها 14- تعليمات التنزيلات والتصفية وتقديم الجوائز 15- تعليمات الرقابة على الأسواق 16- تعليمات ترخيص المخابز 17- تعليمات تسجيل المخابز وصرف بطاقات التأمين 18- تعليمات المغالاة في الأسعار 19- تعليمات تحديد سقف حدس السوق لغايات تعريف الاتفاقيات ضعيفة الأثر 20- تعليمات تحديد مدد واجراءات اصدار اشعار باكتمال المعلومات والمستندات الخاصة بطلب الموافقة على عملية التركيز الاقتصادي 21- تعليمات تنظيم اجراءات العطاءات وشروط الاشتراك فيها 22- تعليمات منح سلف متوسطة</p>	<p>التعليمات</p>